

المُلخَص التنفيذي

حول التقرير البحثي

الخلفية والمقدمة

لا ينفك النزاع المطول في سوريا يرخي بآثاره الوخيمة والمتفشية على حيوات الأفراد والعائلات والجماعات على حدّ سواء. لقد أثرت الحرب في غالبية السكان السوريين، بمنّ فيهم النساء والأطفال والشيوخ، حيث أُجبر الملايين منهم على الرّحيل بحثاً عن الحماية والأمان. فلجأ الكثيرون إلى الدول المجاورة، بما فيها الأردن ولبنان وتركيا، وإلى دولٍ أبعد من حدود المنطقة، أي في أوروبا ومناطقٍ أخرى.

بعد انتهاء الحرب، يُفترضُ وضعُ دستورٍ جديدٍ وبذلُ جهودٍ في إعادة الإعمار وإصلاح مؤسسات الدولة وإقامة الانتخابات وتصحيح النّظام الاقتصادي، وهي كلّها أمورٌ، على أهميتها، لن تكون كافيةً من أجل ضمان إرساء السّلام على الصّعيدين المحلّي والجماعي. فكلُّ عمليةٍ إرساء سلام تُخفق في فهم الديناميات السياسية منها والطائفية والاجتماعية على المستوى المحلي، مصيرها أن تخفق، حتّمًا، في نشر التعايش السّلمي أو في إعادة بناء الثّقة الاجتماعية. وفي هذا السياق، فمن الأهمية البالغة بمكان مُقاربةُ عودة اللاجئين والعدالة والتعايش مقارنةً تصاعديّة تُشرك فيها اللاجئين والمجتمع المدني والجماعات المحليّة وتولي الاستماع للحاجات المحليّة وتلبيتها الأولويّة القصوى.

تنظرُ هذه الدّراسةُ في الأثر الذي خلّفه النزاع والتهجيرُ في اللاجئين السوريين في الأردن كما تنظرُ في مدى إمكانية تحقيق العدالة والتعايش بين الجماعات السوريّة المختلفة. وترمي هذه الدّراسة إلى تأمين فهم أفضل لتجارب اللاجئين السوريين، بما في ذلك الأذى والخسائر التي لحقت بهم، إن على المستوى الفردي أم على المستوى الجماعي، وكذلك فهم توقّعاتهم ومخاوفهم وأولوياتهم في ما يتعلّق بالحلول المُستدامة المُحتملة لمشكلة تهجيرهم، بما في ذلك الظروف التي من شأنها أن تُسهّل عودتهم إلى بلادهم وجماعاتهم، وأن تُساعدهم في تخطّي الانقسامات وإعادة إقامة العلاقات ونشر قيم العدالة.

طرح اللاجئون ممّن أُجريت معهم مُقابلاتٍ لأغراض هذه الدّراسة، مخاوف مُلحة، لا سيّما بعد أن أعادت قوات الحكومة السوريّة إحكام سيطرتها على معظم أنحاء البلاد. فالنّظام الحالي الذي يديره جهازٌ أمنيّ مُرتبك وسيء السمعة، يُحقّق اليوم مكاسب في الحرب العسكريّة لكنّه لم يُقدّم أي اعترافٍ بارتكابه جرائم أو انتهاكات، وهو بذلك، لا يطرّحُ أيّ جدول أعمالٍ لإجراء إصلاحاتٍ في مؤسساته الأمنيّة، الأمر الذي يُعسر، إن لم يُعذر، عودة اللاجئين في المدى المنظور إلى ديارهم.

وعلى الرّغم من أنّ الأمن في سوريا لا يزال غير مستتب، اتخذ بعضُ الدول المضيفة استعادة الحكومة سيطرتها شبه الكاملة على البلاد ذريعةً من أجل الدّعوة إلى تنفيذ عملية عودة اللاجئين على نطاقٍ واسع. أمّا الدّافع المؤسّف الآخر على ذلك، فهو تقليص حجم التّمويل الذي كان يمنحه المجتمع الدولي للاجئين، على الرّغم من موقفِ المفوضية السّامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذي خلّصت فيه إلى أنّ الظروف الرّاهنة في سوريا لا تسمحُ بعودة اللاجئين الطّوعية إلى الوطن بسلامة وكرامة.

هذا ملخّص تنفيذي لتقرير بحثي بعنوان "غير مؤكد العودة للوطن: آراء اللاجئين السوريين في الأردن حول العودة والعدالة والتعايش"، والذي يستكشف من خلال المقابلات النوعية المتعمّقة مع اللاجئين السوريين في الأردن، التحديات التي سيواجهها السوريون في العودة إلى ديارهم وإعادة بناء العلاقات عند انتهاء النزاع في بلادهم والدور الذي يمكن أن تلعبه العدالة في هذه العمليات. تؤكد الدراسة على أهمية اسماع أصوات اللاجئين السوريين، ولفت الانتباه إلى قصصهم، وإدماجهم في المناقشات حول بناء سلام مستدام في سوريا.

وكان من شأن التركيز على مسألة التعايش في معرض هذه الدراسة، أن وضّح حجم التحدّيات المفروضة، وكشفت النقاب عن الأحقاد الدفينة التي ولّدها الظلم، وبيّن الحاجة إلى تحديد الخطوات المناسبة التي ترمي إلى تأمين عودة اللاجئين وتطمئن اللاجئين للعودة إلى بيوتهم والعيش بسلامة وسط أفراد من مجموعات تُعتبر عدائية. وقد تشاطر اللاجئين ممّن أُجريت معهم المقابلات الشعور بأنّ تعاطف سيطرة الحكومة فرض حالة من عدالة المنتصر، وعليه، فما من عدالة ستحق في سوريا طالما أنّ النظام باق في السلطة. وتبرّر هذه الدراسة الحاجة إلى أشكال من العدالة تُعتمد على الصعيدين الوطني والدولي، ومن شأنها أن تُعالج جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية التي ارتكبت في سوريا.

تتأثر تجارب اللاجئين السوريين ورؤاهم تأثراً بالغاً بالمناطق الجغرافية التي تهجروا منها وبنوعهم الاجتماعيّ وبعمرمهم وبنتمائهم الدينيّ. وفي مسألة العودة، أعرب اللاجئين المُقابلون القادمون من المناطق كافة عن قلقٍ مُشتركٍ ينتابهم حيال السلامة والأمن، وعن مخاوفهم من التعرّض للتوقيف والاعتقال أو لأعمال عقابية أو الثأر، والقصف العشوائي والتدمير الماديّ بالإضافة إلى مخاوفهم من الانقسات الطائفية والتغييرات الديمغرافية المُتوقعة.

ومن جُملة المسائل الاقتصادية التي شكّلت موضع قلق بين اللاجئين، الدمار الذي لحق بالمنازل أو احتلالها، والدمار الواسع في البنى التحتية في البلاد، والبطالة. وقد أعربت النساء اللاتي أُجريت معهنّ المقابلات، ولا سيّما الأراامل منهنّ، عن قلقٍ من العودة إلى سوريا من دون تأمين منزلٍ أو مصدر دخلٍ. فقد نظرت بعض السوريين إلى القانون السوري الجديد الذي يسمح للحكومة بالاستيلاء على الممتلكات المهجورة، على أنّه جهدٌ يؤوّل إلى صرّف اللاجئين عن العودة، ويُعزى ذلك، في جزءٍ منه، إلى صعوبة الحصول على الوثائق التي تُثبت الملكية.

وقد عبّر اللاجئين عن تشاؤمهم إزاء إمكانية إحقاق العدالة، على الرّغم من أنّ بعضهم تحدّث على الحاجة إلى الحقيقة والإصلاح والمحاسبة والتعويض والعدالة الإلهية بالإضافة إلى استعادة المساكن والأراضي والممتلكات. أمّا الرّؤى حول التعايش في المستقبل فكانت أكثر تنوعاً. إذ أعرب اللاجئين القادمون من بصرى الشام في درعا ومن حمص، عن مخاوف تتمحور حول العلاقات السنيّة الشيعية والسنيّة العلوية. وسادت بين صفوف اللاجئين القادمين من درعا والسويداء مخاوفٌ تتعلّق أيضاً بالعلاقات ما بين السنيّة والدروز. وفي كلا الحالتين، كانت مخاوف اللاجئين تلك وليدة تصوّراتهم للأدوار التي أدتها مختلف المجموعات في أعمال العنف والديناميات السياسية من جهة وتجاربهم الفردية خلال رحلة التهجير من جهة أخرى.

أمّا الأطفال والشباب فقد تحدّثوا على السلامة والأمن والانقسات الطائفية، كما تحدّثوا على الصدمة الناجمة عمّا شهدهوا واختبروه. وأمّا الرّجال فقد أعربوا عن خوفهم من التعرّض للتوقيف والاعتقال والتعذيب والتجنيد القسريّ تحديداً، في حين تحدّثت النساء على الصدمات التي تعرّضن لها وعلى المسؤوليات الجسام والعلاقات العائلية والتحديات الاقتصادية بالإضافة إلى ممانعتهنّ وأدوارهنّ الاجتماعية المُستجدة.

إلى ذلك، فقد أثرت مكامن الضعف المتعددة والمُشتركة بين مختلف الفئات الاجتماعية في رّؤى اللاجئين الذين تقاربت مخاوفهم في ما يتعلّق بالسلامة والأمن وانعدام الثقة بالدولة بالإضافة إلى الخوف من مجموعات المعارضة المسلحة.

هذا وكانت لتجارب اللاجئين أثناء إقامتهم في الأردن تداعيات على العودة والعدالة والتعايش. فقد واجهوا تحديات جمة، من بينها الإقصاء على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، والتوترات مع الجماعات المضيفة بالإضافة إلى سياسات الحكومة المُشددة. فصحيح أنّ التحدّيات تلك قد أضعفت اللاجئين في المُجمل، إلا أنّ فئاتٍ منهم قد تعرّضت أكثر من سواها للتمييز، وغالباً ما ينتاب اللاجئين في المخيمات شعورٌ بأنهم وقعوا في المصيدة وأنهم مُستبعدون. غير أنّ اللاجئين، سواء أكانوا يعيشون داخل المخيمات أم خارجها، قد أبدوا ممانعتهم في وجه الصعاب كلّها.

أيًا تكن الجهود المبذولة في سبيل إيجاد الحلول المستدامة وإحقاق العدالة وإرساء التعايش المشترك، لا بد أن يكون اللاجئين جزءًا من العملية قيد التنفيذ. وعليه، يُوصى باتخاذ الخطوات الآتية ذكرها:

غير مؤكد العودة للوطن:
آراء اللاجئين السوريين في الأردن
حول العودة والعدالة والتعايش

توصيات لمنع العودة القسرية

- على الأردن وغيرها من الدول المضيفة أن تُؤيّد الحقّ في العودة الطّوعيّة وأن تحترّم مبدأ عدم الإعادة القسرية.
- على الأردن وغيرها من الدول المضيفة والحكومة السوريّة والمجتمع الدوليّ والنشطاء من المجتمع المدني، أن يزوّدوا اللاجئين بالمعلومات الكافية التي تُخولهم اتّخاذ قراراتٍ مستنيرة في شأن العودة.
- على المجتمع الدوليّ والدول المانحة أن تستمرّ في تمويل اللاجئين من أجل تلبية حاجاتهم الأساسيّة في الدول المضيفة.
- على الأردن والمجتمع المدني والمجتمع الدوليّ أن يعترفوا بالإقصاء والضعف والتّحديات التي تُواجه اللاجئين في الأردن وأن يُساعدوهم على تخطّيها.
- على المجتمع الدوليّ أن يضمنَ اشتغال الحلول المستدامة للأزمة السوريّة على إعادة التّوطين والإدماج الاجتماعيّ، حيثُ أمكنَ ذلك.
- على الأردن والدول المضيفة أن تُسهّلَ إشراك السوريين وغيرهم من الفاعلين في الدول المضيفة في مُختلف مراحل المُحادثات في شأن العودة.
- على المُجتمع المدني والمانحين أن يدعموا عمليات العدالة الانتقاليّة التي تتضمّنُ مشاركة اللاجئين ومجموعات الشّتات.
- على المجتمع الدوليّ والمانحين والدول المضيفة أن يدعموا حملة توعيةٍ عامّة من شأنها تنقيف اللاجئين السوريين حول حقّهم في العودة الآمنة والطّوعية والكريمة.
- على المانحين أن يدعموا إجراء دراساتٍ إضافيّة تنظرُ في رُؤى اللاجئين السوريين ومخاوفهم وحاجاتهم وأولويّاتهم في شأن العدالة والتّعايش.

توصيات لتسهيل عودة اللاجئين الطّوعية إلى سوريا

- على الدول المضيفة والحكومة السوريّة والمجتمع الدوليّ والمجتمع المدني أن يضعوا حاجات اللاجئين وحقوقهم في صلب أيّ إطار عملٍ يؤوّل إلى إيجاد حلولٍ مستدامة.
- على الدول المضيفة والحكومة السوريّة والمجتمع الدوليّ والمجتمع المدني أن يُولوا سلامة اللاجئين وأمنهم عند عودتهم إلى سوريا الأولويّة القصوى.
- على الحكومة السوريّة أن تسمحَ للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدوليّة أن تُشارك مشاركةً كاملة في عملية عودة اللاجئين.
- على الحكومة السوريّة أن تسمحَ للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدوليّة المعنية أن تصلَ إلى اللاجئين العائدين.
- على الحكومة السوريّة أن تؤمّنَ للعائدين الخدمات المطلوبة من أجل تسهيل استقرارهم، وأن تضمّنَ توزيع المساعدات توزيعًا عادلًا وأن تُوليَ إعادة إعمار المدارس وتأمين إمدادات التّغذية بالمياه والطّاقة الأولويّة القصوى.
- على المجتمع الدوليّ أن يُمارسَ الضغوطات من أجل التّوصّل إلى تسوية تضمّنُ الطّروف التي من شأنها أن تُسهّلَ عودة اللاجئين الطّوعية والآمنة والمستنيرة.

• على أصحاب المصالح المعنيين بالعملية السياسية التأكيد من أن ينص أي اتفاق سياسي أو دستور جديد على الضمانات الخاصة التي تُعالج أزمة اللاجئين.

• على أصحاب المصالح المعنيين بالعملية السياسية التأكيد من أن يلزم أي دستور جديد القيادة السياسية في المستقبل إجراء إصلاحات جذرية في مؤسسات الدولة.

توصيات في شأن العدالة

• على المجتمع الدولي وأطراف العملية السياسية أن يضمنوا ألا تمنح أي تسوية سياسية الإفلات من العقاب على أكثر الجرائم فظاعةً ومنهجيةً.

• على المجتمع الدولي أن يرعى تسوية سياسية تضمن أن تُزوّد عائلات المخفيين قسرًا بالمعلومات الكافية وأن تُحدّد مواقع المقابر الجماعية وتُمنح الحماية اللازمة وأن تُوضع آليات تحديد هويات الضحايا من خلال اختبار تحليل الحمض النووي.

• على المانحين والمنظمات غير الحكومية الدولية أن يعملوا على توعية اللاجئين على حقوقهم في التعويض واسترداد حقوقهم وغيرها من المطالبات المحتملة بإحقاق العدالة.

• على الحكومة السورية والمجتمع الدولي والنشطاء من المجتمع المدني أن يسعوا إلى تسهيل استرداد المساكن والأراضي والممتلكات وترميمها.

توصيات في شأن التعايش

• على المانحين والمنظمات الدولية أن يدعموا برامج التوعية حول التعايش الكريم التي تستهدف المجتمعات المحلية واللاجئين.

• على الحكومة السورية أن تسمح للمنظمات غير الحكومية، الدولية منها والسورية، المتخصصة في العدالة الانتقالية وحل النزاع، أن تدخل إلى المناطق التي يعود إليها اللاجئون.

• على الحكومة السورية أن تتخذ تدابير تُجَنّب اللاجئين العائدين أن يلقوا ببيوتهم مُحترقة، لا سيّما في المناطق المختلطة ديمغرافياً.

• على الدول التي لها تأثير على سوريا أن تدعم وضع آليات من شأنها ردع الأعمال الانتقامية بغية تجنّب وقوع أعمال عنف طائفية.

• على المجتمع الدولي أن يُشدّد على ضرورة إشراك الجهات المحلية المشتركة في التعامل مع حاجات المجتمعات المحلية.

• على المجتمع الدولي أن يعتمد مقاربة تصاعدية في مسألة إرساء السلام، وذلك من خلال إشراك منظمات المجتمع المدني المحلية واللاجئين وقيادات المجتمعات وأفرادها.

• على المانحين والمجتمع المدني والحكومة السورية أن يسعوا إلى تأمين سبل تحقيق المصالحة تراعي حاجات المجتمعات اللاجئة طويلة الأمد على الصعيد العاطفي.

• على المجتمع الدولي والمجتمع المدني أن يدعموا النساء في مواجهتهنّ التحديات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية المترتبة عن التهجير، وأن يُساعداهنّ في الحفاظ على استقلاليتهنّ وفي الاضطلاع بأدوارهنّ التي استجّدت خلال فترة تهجيرهنّ.

• على المجتمع الدولي والمجتمع المدني أن يساعدا في معالجة الصدمة التي يُعانها الأطفال والشباب، وذلك من خلال توفير الدعم النفسي الاجتماعي لهم ومساعدتهم في الوصول إلى التعليم، كما من خلال دعم المبادرات التعليمية.

شكر وتقدير

يقدم المركز الدولي للعدالة الانتقالية شكره لدعم إدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية، التي مولت هذا البحث والمنشور. كما يشكر المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومؤلفو التقرير جميع الذين أعطوا من وقتهم وأجريت معهم مقابلات لأغراض هذا التقرير وقدموا تجاربهم وأفكارهم.

لقد تم تمويل هذه المواد من الوكالة البريطانية للتنمية الدولية التابعة لحكومة المملكة المتحدة، غير أن الآراء المعبر عنها لا تعكس بالضرورة السياسات الرسمية لحكومة المملكة المتحدة.



UKaid
from the British people

ICTJ New York
50 Broadway, 23rd Floor
New York, NY 10004
Tel: + 1 917 637 3800
Fax: +1 917 637 3900

يعمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية، عابراً المجتمعات ومُتخطياً الحدود، من أجل التصدي لأسباب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومعالجة عواقبها. فنحن نؤكد على كرامة الضحايا ونكافح الإفلات من العقاب ونعزز المؤسسات المتجاوبة صلب المجتمعات الخارجة من حكم قمعي أو من نزاع مسلح، وكذلك في الديمقراطيات الراسخة حيث لا تزال المظالم التاريخية والانتهاكات المُنهجّة دون تسوية. لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي www.ictj.org

عدالة
حقيقة
كرامة